



عقد مقاولة

الموضوع : تنفيذ مشروع امتداد برابخ الحماية من السیول (المرحلة الثانية) اسفل
قطار سكة حديد (القباري - مطروح) الملائق لسارقطار الكهربائي السريع
((لتنفيذ عدد (٢) بريغ عند الحطة (٤٧٢ + ٦٨٠ ، ٤٧٢ + ٥٠٠)) (بأمر المباشر).

رقم العقد: ٢٠٢٤ / ٢٠٢٣/١٦٤٨ / ٢٠٢٤

أنه في يوم الاحد الموافق ٢٠٢٤ / ٦ / ٢

حرر هذا العقد بين كلا من:-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته: رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "شركة الشريف للمقاولات العمومية"

ويمثلها السيد الأستاذ / محمد نادي صالح عبد الجيد

· بصفته / مدير الشركة .

رقم قومي / ٦٥٤١١٢٥٢١٠٦٥٤

بطاقة ضريبية / ٤٥٦-٣١٧-٣٤٧

١٩٤٦ مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين القاهرة ثان .

٤٢٥ سجل تجاري رقم /

ومقرها ١ البرميل / مركز اطفيح / الجيزة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)



١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب ١١١ الرقى البريدى ١١٧٦٥ - ت: ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩١٩٧٦ - (٢٠٢) ٢٣٨٩٢٠٨٣ (الخط الساخن ١٩٤٨٧)

الموقع الإلكتروني garb.gov.eg البريد الإلكتروني contact_us@garb.gov.eg

التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على تنفيذ مشروع امتداد برايخ الحماية من السبou (المرحلة الثانية) أسفل قطار سكة حديد (القباري - مطروح) الملائق لمسار القطار الكهربائي السريع ((التنفيذ عدد (٢) بريخ عند المحطة (٥٠٠ + ٦٨٠، ٤٧٢ + ٦٨٠)) (بالأمر المباشر). إلى شركة الشري夫 للمقاولات العمومية بتكلفة تقريرية ٢,٨٨٢,٢٤٠ جنية (فقط وقدره اثنان مليون وثمانمائة اثنان وثمانون ألف ومائتان وأربعون جنيها لا غير). على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطرق. ولما كان المالك يرغب في إنجاز " تنفيذ مشروع امتداد برايخ الحماية من السبou (المرحلة الثانية) أسفل قطار سكة حديد (القباري - مطروح) الملائق لمسار القطار الكهربائي السريع ((التنفيذ عدد (٢) بريخ عند المحطة (٥٠٠ + ٤٧٢ + ٦٨٠ ، ٤٧٢ + ٦٨٠)) (بالأمر المباشر)". على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكّلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمالة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلنت الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بذلك الأعمال وتنفيذها واتمامها وصيانتها وذلك بعد اطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائل المستدات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولاخته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقترن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق وزير النقل وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ مشروع امتداد برايخ الحماية من السبou (المرحلة الثانية) أسفل قطار سكة حديد (القباري - مطروح) الملائق لمسار القطار الكهربائي السريع ((التنفيذ عدد (٢) بريخ عند المحطة (٥٠٠ + ٤٧٢ + ٦٨٠ ، ٤٧٢ + ٦٨٠)) (بالأمر المباشر). طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها ٢,٨٨٢,٢٤٠ جنية (فقط وقدره اثنان مليون وثمانمائة اثنان وثمانون ألف ومائتان وأربعون جنيها لا غير). شاملًا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقريرية وتمت المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفاتات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكّلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة الشري夫 للمقاولات العمومية" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٢) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليًا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً.

امانه
حوسنا

| | |
|---------------|--|
| ١٩٤٨٧ | ٢٠٢ (٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩١٩٧٦ - ت. ١١٧٦٥ البريدى رقم ١٠١١ - ص. ب نصر - مدينة نصر - القاهرة) |
| ٥٠٠٣٠٢/٤١٠/١٣ | ٢١٧: ٤٢٢٥ بـ: ٤٥٦ |
| ٥٠٠٣٠٢/٤١٠/١٣ | ٢٠٢ (٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩١٩٧٦ - ت. ١١٧٦٥ البريدى رقم ١٠١١ - ص. ب نصر - مدينة نصر - القاهرة) |



البند الرابع

سدد الطرف الثاني مبلغاً اجمالياً مقداره ١٤٤,١١٢ جنيهاً (فقط وقدره مائة أربعة وأربعون ألف ومائة واثني عشر جنيهاً لا غير)، وذلك من خلال خصم مستحقات الشركة لدى الهيئة من مستخلص رقم (١) عن عملية أعمال امتداد برابع الحماية من السبيل اسفل قطار سكة حديد (القباري - مطروح) الدiesel الملاصق لمسار القطار الكهربائي السريع (المرحلة الاولى) ((لتنفيذ عدد (٢) بريخ عند المحطة (٤٣٥+٧٢٠+٤٣٧+٣٨٠))) (بالأمر المباشر) عقد رقم (٢٠٢٤/٢٠٢٣/١٠٢٢) وبظل هذا التامين ساريا طوال مدة تنفيذ العقد ، وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمن الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً المادة (٤) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تديريها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

البند السابع

اً خل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فشيخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلتجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي آتية جهة إدارية أخرى أي كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الأخذ بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة ويطرق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يتلزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

امان
عمر



العدد العاشر

يلزم الطرف الثاني بعمل حسات تأكيدية للترية في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الهندسية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

العدد الحادى عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ونشأت الطرف الأول أشاء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول باصلاح التلفيات على حسابه خصما من تامينه أو مستحقاته لديه مع تحميه المصاريف الإدارية اللازمة

العدد الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية اضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

العدد الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تفذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو إحدى الاتهامات المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

العدد الرابع عشر

يلزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول
عندما اعتماد كافة التقدّمات منها قبل تكبيها بالموقع ومن استشاري الجهة.

العدد الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بأخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بأخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميه المصارييف الإدارية اللازمة.

العدد السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكالبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافحة أثارها القانونية، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه اختصار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافحة أثارها القانونية.

العدد السابعة عشر

لا يهم: المطاف، الثاني، أن يتنازعان، للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلية أو جزئياً.

العدد الثامن عشر

تسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدنى المصرى، الصادر بالقانون ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

العدد التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعديل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .

امان

الشافعی المقا

١٩٤٨٧ (٢٠٢) الخط الساخن (٢٣٨٩٢٥٧) تيماء (٢٣٤٩٦٥٧) مكة (٢٣٦٦٢٦٧) بقيق (٢١٧) طيبة (٢٢٦٧)

البند العشرون

تخصيم الضرائب والرسوم والدمعفات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له، ما لم يقدم ما يفيد سدادها، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجرمه على نفقه الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

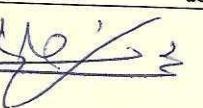
يقر كل من طرف في العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء فينود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مراجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ وسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والزوم .

الطرف الثاني

شركة الشريف للمقاولات العمومية

التوقيع ()

السيد / محمد نادي صالح عبد الجبار
مدير الشركة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع ()

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

